

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة
محمد طلال الحمصي، ناجي الزعبي، محمد البرودي، محمد ارشيدات

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠١٦/١٥٢٥

التميز :- محمد أحمد علي أبو العناز/ وكيله المحامي معتصم أحمد بني عيسى.

التميز ضدها:- آلاء علي مصطفى الصمادي.

وكيلاها المحاميان محمد البطوش ومحمد القضاة.

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٥/١٤٩٠٧) تاريخ ٢٠١٥/١٠/١٨ المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عجلون في القضية رقم (٢٠١٤/١٣) تاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ القاضي : (بالإزام المدعى عليه بدفع مبلغ ومقداره سبعة آلاف وستمئة وعشرين ديناراً (٧٦٢٠) ديناراً للمدعية وإلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف ومبلغ (٣٨١) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد التام .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

١- أخطأت المحكمة بإصدار قرارها برد الدعوى ولم تعلل قرارها تعليلاً كافياً.

٢- أخطأت المحكمة وجاء قرارها مخالفاً لنص المادة (١/٧٠) من قانون البيئات.

٣- أخطأت المحكمة كون أن بيعة المدعية اقتصر على شهادة كل من شقيق المدعية

وخالها الذي جاء في معرض شهادتيهما أن كل ما جاء في هذه الشهادة هو بناءً على ما تم سماعه من المدعية الأمر الذي يجعل شهادتيهما بينة غير قانونية.

٤- وبالتناوب، أخطأت المحكمة بالركون إلى البينة الشخصية السماعية المقدمة في الدعوى لعدم القانونية.

٥- وبالتناوب فإن شهادة شقيق المدعية وخالها من شأنها جلب مغرم ودفع مغرم كونهما يرتبطان بالمدعية برابطة قرابة من الدرجة الأولى والثانية .

٦- أخطأت المحكمة إذ يشترط لتوجيه اليمين المتممة أن تكون الدعوى غير خالية من أي دليل ويقصد بخلو الدعوى من أي دليل بالمعنى القانوني .

٧- وبالتناوب، أخطأت المحكمة كونه يشترط في الدليل الناقص الذي تأتي البينة لإكماله أن يكون دليلاً قانونياً.

٨- وبالتناوب، فقد خالفت كل من محكمة الاستئناف والبداية المادتين (٣٩ و ١/٧٠) من قانون البينات.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن واقعة هذه الدعوى تتلخص في أنه وبتاريخ ٢٠١٤/١/٦ أقامت المدعية آلاء علي مصطفى الصمادي الدعوى رقم (٢٠١٤/١٣) لدى محكمة بداية حقوق عجلون بمواجهة المدعى عليه محمد أحمد علي العناز. بموضوع :- المطالبة بمبلغ (٧٦٢٠) ديناراً أردنياً سبعة آلاف وستمئة وعشرين ديناراً أردنياً .

مؤسسة على ما يلي :-

- ١- المدعية زوجة المدعى عليه وقد خولته بصحيح العقد الشرعي رقم (١٠٢٧٢٥٢) الصادر عن محكمة عجلون الشرعية بتاريخ ٢٠١٢/١/٦ .
- ٢- المدعى عليه ذمته مشغولة للمدعية بالمبلغ المدعى به وذلك بمبالغ مالية استلمها المدعى عليه من المدعية من خلال بطاقة الصراف الآلي الموجودة بحوزته والبالغة (٥٥٧٠) ديناراً بالإضافة لمبلغ (٤٥٠) ديناراً نقدي نقوط أثناء زفاف المدعية للمدعى عليه ومبلغ (١٦٠٠) دينار سلفة جيش ولا تزال ذمة المدعى عليه مشغولة حتى إقامة هذه الدعوى .
- ٣- طالبت المدعية المدعى عليه بالمبلغ المدعى به إلا أنه ممتنع عن دفع المبلغ المدعى به مما اضطر المدعية لإقامة هذه الدعوى.

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢٩ وبنتيجة المحاكمة قررت محكمة أول درجة الحكم بإلزام المدعى عليه بدفع مبلغ (٧٦٢٠) ديناراً للمدعى بالإضافة إلى الرسوم والمصاريف والفائدة القانونية ومبلغ (٣٨١) ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرتضِ المدعى عليه بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٨ وبموجب قرارها رقم (٢٠١٥/١٤٩٠٧) قضت محكمة استئناف إربد برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يلقَ هذا القرار قبولاً لدى المستأنف (المدعى عليه) فطعن فيه تمييزاً بعد الحصول على الإذن بتمييزه بموجب القرار الصادر عن رئيس محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ بالطلب رقم (٢٠١٦/١٨٤) وتبلغ المميز قرار منح الإذن بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧ وتقدم بتمييزه بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢١ بموجب لائحة تضمنت أسبابها طلب في نهايتها نقض القرار المميز وتبلغت المميز ضدها لائحة التمييز ولم تتقدم بلائحة جوابية .

ورداً على أسباب التمييز جميعها ومؤداها واحد وهو تخطئة محكمة الاستئناف في وزن وتقدير البينة وما تبع ذلك من استجواب للمدعية ومن ثم تحليفها اليمين المتممة وانتهاءً بالنتيجة التي توصلت إليها .

وفي ذلك نجد إنه وإن كان وزن البينة وتقدير الأدلة من صلاحية محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاص النتائج من البينة استخلاصاً سائغاً ومنقفاً مع القانون والأصول .

وبما أن جميع شهادات الشهود جاءت على السماع حيث ذكر جميع شهود المدعية (المميز ضدها) أن ما أدلوا به من أقوال كان بناءً على ما سمعوا من المدعية من أقوال أو معلومات .

وحيث إنه لا تقبل الشهادة بالسماع إلا في حالات أوردها المادة (٣٩) من قانون البينات على سبيل الحصر وهي (الوفاة ، النسب ، الوقف الصحيح الموقوف لجهة خيرية منذ مدة طويلة).

ولما كان استجواب الخصم المنصوص عليه في المادة (٢/٧٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية وكما هو مقرر فقهاً وقضاً هو لاستجلاء بعض عناصر ووقائع الدعوى التي ترى المحكمة ضرورة استجلائها في غموض أحاط بها ولا يكون الاستجواب دليلاً للخصم ولا يؤسس عليه حكم لصالح المستجوب الذي لم يقدم أي دليل (تميز حقوق رقم ٢٠١٤/١٣٢٧ تاريخ ٢٠١٤/٦/٥، منشورات مركز عدالة).

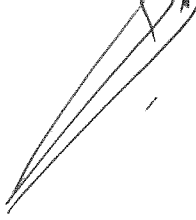
ولما كان ذلك فإن الدعوى تكون قد خلت من أي دليل وحيث إنه يشترط لجواز توجيه اليمين المتممة وفقاً لأحكام المادة (١/٧٠) من قانون البينات أن لا يكون في الدعوى دليل كامل وأن لا تكون الدعوى خالية من أي دليل .
وبما أن الدعوى خلت من أي دليل فإنه لا وجهة لتوجيه اليمين المتممة .

وحيث إن محكمة الاستئناف نهجت نهجاً مغايراً فإن قرارها يغدو مخالفاً للقانون والأصول ومستوجباً للنقض.

لهذا وسنداً لما تقدم نقرر نقض القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها
لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٨/٢ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو

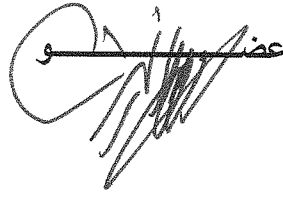
نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ أ . ك

